مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

The effect of the transliteration method in directing what its meaning is similar and its ruling differs according to Ibn Yaish (643 H)

M.M: Basim Abed hamad
College of Education for Humanities / University of Anbar
Bas19h2043@uoanbar.edu.iq – ٠٧٨٠٥١٠٠١٤٤
Prof. Dr.: Ahmed Abdullah Hammoud
Ahmedabdullah.@uoanbar.edu.iq

Abstract: This research is concerned with the method of transliteration and its impact on guiding the meanings and rulings of Ibn Yaish (643 AH), the importance of this research in that it is related to the issues of transliteration that refer to her son in explaining the meanings, and the study of words with similar and different meanings, a study of what is in its inflection unlike the well-known of The grammatical rules in some of the issues that Naish explained to us in his book, and the nature of the research necessitated his study of the research. And the other structures, as well as in the difference between building (laden, and at) in terms of syntax and construction And in the difference between (when and if) in constructs, as for the second topic, the discussion came about the expressions of expressions, which included topics, the most important of which was what came about the difference in the expression of the excluded between negation and affirmation, as well as the difference between the excluded with (except), And (other), to permit the coming of the conclusion and the most important results, then the list of sources and references.

Keywords: (the difference in the buildings, the caller, the transition, the difference in the expressions).

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

أَثَرُ أُسْلُوبُ الفَنْقَلَةِ فِي تَوْجِيهِ مَا تَشَابَهَ معْنَاهُ واخْتَلفَ حُكْمُهُ عِنْدَ ابن يَعيش (٦٤٣هـ)

م.م: باسم عبد حمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة الأنبار
٠٧٨٠٥١٠٠١٤٤ – Bas19h2043@uoanbar.edu.iq
أ.د: أحمد عبدالله حمود
كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة الأنبار
Ahmedabdullah.@uoanbar.edu.iq

الملخّص:

يُعنى هذا البحث في استعمال أسلوب الفنقلة وأثرها في توجيه ما تشابه معناه واختلف حكمه عند ابن يعيش (٦٤٣هـ)، وتظهر أهمية هذا البحث في كونه متعلِّقًا بمسائل الفنقلة التي استعملها ابن يعيش في شرح المفصل، ودراسة الألفاظ المتشابهة المعاني المختلفة الأحكام، دراسة لما أشكل في إعرابها على خلاف المشهور من القواعد النحوية في بعض المسائل التي وضحها ابن يعيش في كتابه، وقد اقتضت مادة البحث أن ينقسم على مبحثين، المبحث الأول: كان الحديث فيه عن الفرق في المبنيات من الألفاظ في النحو، وقد اشتمل على موضوعات من أهمها ما جاء في الفرق بين وصف المنادى المفرد وسائر المبنيات الأخرى، وكذلك في الفرق بين بناء (لَدُنْ، وعند) من حيث الإعراب والبناء، وفي الفرق بين (متى، وإذا) في المبنيات، أمّا المبحث الثاني، فقد جاء الحديث فيه عن المعربات من الألفاظ، والذي اشتمل على موضوعات من أهمها ما جاء عن الفرق في إعراب المستثنى بين النفي والإيجاب، وكذلك الفرق بين المستثنى بـ(سوى)، و(غير)، ليأذن بمجيء الخاتمة وأهم النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (الفرق في المبنيات، المنادى، الفنقلة، الفرق في المعربات).

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

أَثَرُ أُسْلُوبُ الفَنْقَلَةِ فِي تَوْجِيهِ مَا تَشَابَهَ معْنَاهُ واخْتَلفَ حُكْمُهُ عِنْدَ ابن يَعيش (٦٤٣هـ)

م.م: باسم عبد حمد
أ.د: أحمد عبدالله حمود
(كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة الأنبار)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آل بيته الطيبن الطاهرين...

وبعد:

فإنّ علم النحو والإعراب من أهمّ العلوم العربية، فبه يحفظ اللسان من اللحن، والقلم من الخطأ، وبه يفهم الكلام والخطاب، والإعراب ما هو إلّا الإبانة عن المعاني بالألفاظ، والإعراب فرع المعنى، فالمعاني لا تفهم فهمًا صحيحًا إلّا بالنحو والإعراب، وما هذا البحث في الفنقلة وأثرها في توجيه المعاني والأحكام إلّا كنقطة في بحر لما في هذا الموضوع في كتب النحاة من غزارة تلك الألفاظ التي تشابهت معانيها واختلفت أحكامها، وتظهر أهمية هذا البحث في كونه متعلِّقًا بمسائل الفنقلة التي استعملها ابن يعيش في شرح المفصل، ودراسة الألفاظ المتشابهة المعاني، والمختلفة الأحكام، دراسة لما أشكل في إعرابها على خلاف المشهور من القواعد النحوية في بعض المسائل التي وضحها ابن يعيش في كتابه، وقد اقتضت طبيعة البحث بأن ينقسم على مبحثين، المبحث الأول: كان الحديث فيه عن الفرق في المبنيات من الألفاظ في النحو، وقد اشتمل على موضوعات من أهمها ما جاء في الفرق بين وصف المنادى المفرد وسائر المبنيات الأخرى، وكذلك في الفرق بين بناء (لَدُنْ، وعند) من حيث الإعراب والبناء، وفي الفرق بين (متى، وإذا) في المبنيات، أمّا المبحث الثاني، فقد جاء الحديث فيه عن المعربات من الألفاظ، والذي اشتمل على موضوعات من أهمها ما جاء عن الفرق في إعراب المستثنى بين النفي والإيجاب، وكذلك الفرق بين المستثنى بـ(سوى)، و(غير)، ليأذن بمجيء الخاتمة وأهم النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع التي أفدت منها في دراستي في هذا البحث .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

المبحث الأول: الفرق في المبنيات

المطلب الأول: الفرق بين وصف المنادى المفرد وسائر المبنيات الأخرى .

المنادى عند النحويين بمنزلة المفعول به، والأصل فيه النّصب، وناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوبًا[١]، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ النّداءَ، كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه، فهو نصبٌ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارهُ، والمفرد رفع، وهو في موضع اسمٍ منصوب))[٢]، والدليل على نصب المنادى ما زعمه الخليل من أنَّ بعض العرب يقول: (يا أنت)، فزعَم أنَّهم جعلوه موضعَ المفرد[٣]، واستدل سيبويه على نصب المنادى بالفعل المضمر بقول العرب: (يا إيَّاكَ)، والتقدير: (يا إيَّاكَ أعنى)، فلمّا كان المنادى منصوبًا وكنّوا عنه، أتوا بضمير المنصوب[٤]، فكّنوا عنه بضمير المرفوع نظرًا إلى اللفظ، كما قالوا: (يا زيدُ الظريفُ)، فأتبعوا النّعت على اللفظ[٥] .

فالأصل في المنادى عند سيبويه، وغيره من البصريين النّصب، والنّاصب له فعل مضمر تقديره: (أنادي زيدًا)، أو (أريدُ زيدًا)، أو (أدعو زَيْدًا)، أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به؛ لأنّ (يا) قد نابت عنه؛ ولأنّك إذا صرّحتَ بالفعل، وقلتَ: (أُنادي)، أو(أريد)، كان ذلك إخبارًا عن نفسك[٦] .

والوجه في وصف المنادى إذا كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف واحد هو النّصب، أمّا إذا كان المنادى مبنيًّا على الضم، فيجوز فيه الوجهان وهو الرفع والنّصب .

وقد أكّد ابن السراج إتباع المنادى، وذلك في قوله: ((واعلم أنَّ لك أنْ تصف (زيدًا) وما أشبهه في النداء، وتؤكده، وتبدل منه، وتعطف عليه بحرف العطف، وعطف البيان، أمّا الوصف فقولك: (يا زيد الطويلُ، والطويلَ)، فترفع على اللفظ، وتنصب على الموضع))[٧]، ويرى ابن الورّاق ذلك _أيضًا_ في وصف المنادى

---

(١) ينظر: النكت: ٣٧٣/١، والمقتصد: ٧٥٣/٢، وشرح المفصل: ٣١٥/١.

(٢) الكتاب: ١٨٢/٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩١/١ .

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣١٦/١ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٦/١ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٦/١ .

(٧) الأصول في النحو: ٣٣٤/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

المفرد إذا كان معرفة، فإنّه يجوز عنده الرفع، والنّصب، كما في نحو: (يا زيدٌ الطويلُ، أو الطويلَ)[١]، في حين ذكر الرضي أنّ الأصمعي يرى أنّه لا يجوز وصف المنادى المضموم؛ وذلك لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز أن يوصف، وذكر أيضًا أن ارتفاع: (الظريفُ) في قولك: (يا زيدٌ الظريفُ) على تقدير: (أنتّ الظريفُ)، أمّا نصبه فيكون على تقدير: (أعني الظريفَ)[٢] .

وقد وقف ابن يعيش عند آراء النّحاة السابقين، وعرض له في تفكيره ما قد يُسأل عنه وهو الفرق بين وصف المنادى المبني وسائر المبنيّات الأخرى من جواز الوجهين في وصف المنادى، ووجوب وجه واحد في سائر المبنيات الأخرى، وقد أجاب عنه بأسلوب الفنقلة قائلًا: ((فإن قيل: فهذا المضموم في موضع منصوبٍ، فلِمَ لا يكون بمنزلةِ (أَمسِ) في أنّه لا يجوز حملُ الصفة على اللفظ قلت: (رأيتُ زيدًا أَمْسِ الدابرِ) بالخفض على النعت، لم يجز، وكذلك قولُك: (مررتُ بعُثْمَان الظريفِ) لم تنصب الصفةَ على اللفظ؟ قيل: الفصلُ بينهما أنّ ضمّةَ النداء في (يا زيدُ) ضمّةُ بناء مشابهةٌ لحركة الإعراب؛ وذلك لأنّه لمّا اطرد البناءُ في كل اسم منادّى مفردٍ، صار كالعِلّة لرَفْعه، وليس كذلك (أمْسِ)، فإنّ حركته متوغّلةٌ في البناء، ألا ترى أنّ كل اسم مفرد معرفة يقع منادّى، فإنه يكون مضمومًا، وليس كل ظرف يقع موقعَ (أمس) يكون مكسورًا، ألا تراك تقول: (فعلتُ ذلك اليومَ) و(أضربُ عمرًا غدًا)، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في (أمس))[٣] .

وما ذكره ابن يعيش بأسلوب الفنقلة ورد في سجال بين الخليل وسيبويه، إذ يرى الخليل أنّه يجوز وصف المنادى المضموم بالاسم المرفوع، أو المنصوب على اللفظ، أو المحل، وقد سأله سيبويه عن علة نصبه ورفعه فأجابه عنها قائلًا: ((قلت أرأيت قولهم: (يا زيدُ الطويلَ)، علام نصبوا (الطويلَ)؟ قال: نصب؛ لأنّه صفة لمنصوب، وقال: وإنْ شئت كانَ نصبًا على (أعني)، فقلت: أرأيت الرفع، على أي شيء هو إذا قال: (يا زيدٌ الطويلُ؟)، قال: هو صفة لمرفوع، قلت: ألست قد زعمت أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: (لقيته أمس الأحدث؟)، قال: من قِبل أنَّ كلّ اسمٍ مفردٍ في النّداء مرفوع أبدًا، وليس كل اسمٍ في موضع (أمسِ) يكون مجرورًا، فلما اطّرد الرّفع في كل مفردٍ في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء، أو

(١) ينظر: علل النحو: ٣٤٧/١ .
(٢) ينظر: شرح الرضي: ٣٦٠/١ .
(٣) شرح المفصل: ٣٢٦/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته))[١]، لكنّ خالفه الرضي بقوله: ((وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه))[٢]، وهذا ما أيّده السيوطيّ بقوله: ((وَالْجُمْهُور على الْجَوَاز لِكَثْرَة وُرُوده، وَلِأَن مشابهة المنادى للضمير عارضة فَكَانَ الْقيَاس أَلا تعْتَبر مُطلقًا كَمَا لَا تعْتَبر مشابهة الْمصدر لفعل الْأَمر فِي نَحْو: (ضربا زيدًا) لَكِن اعْتبرت مشابهته فِي النداء اسْتِحْسَانًا فَلَا يُرَاد على ذَلِك، كَمَا أَن فعال الْعلم لما بني حملًا على فعال الْأَمر لم يَتَعَدَّ إِلَى سَائِر أَخْوَاله))[٣].

يتضح من ذلك أنّ وصف المنادى المفرد انتصب؛ لأنّه وقع صفة لمنصوب وهو المنادى، حملًا على الموضع وهو النّصب، أو إنّه انتصب على تقدير (أعني)، وكذلك ارتفع؛ لأنّه وقع صفة لمرفوع، الذي هو المنادى حملًا على اللفظ، وهو البناء على الضم[٤]، وهذا الذي أثار سيبويه مما حمله على العودة إلى الخليل وسؤاله مرة أخرى عن عدم اطّراد حمل الصفة وجريانها على لفظ الموصوف في غير النّداء من المبنيات، كما جاء في قولهم: (رأيتُ زيدًا أَمْسِ الدابرِ)، أو(لقيته أمسِ الأحدثِ)، في أنّه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ (أمس) بالخفض على الصفة[٥]، ففسر له الخليل ذلك بأنّه لمّا اطرد الرفع في كل مفرد في النّداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء، أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته، أمّا في غير النّداء، فلا تحمل صفته على لفظه؛ وذلك لأنّ البناء فيه غير مطّرد في كل ما كان في موضعه، فالكسر لا يطّرد في كل ظرف؛ لأنّ الظروف بعضها مبنيٌّ على الكسر، وبعضها مبنيٌّ على الفتح، كما في مثل(اليومَ، أو غدًا) وما أشبهه[٦] .

ومنه ما جاء في اللباب قوله: ((وإِنَّمَا جَازَ فِي صفة الْمَبْنِيّ الْمُفْرد هُنَا النصْب على الْموضع؛ لأنَّ مَوضِع الْمَوْصُوف نصب وَيجوز رَفعهَا حملًا على لفظ الْمَوْصُوف، وَجَاز ذَلِك فِي المنادى دون غَيره من المبنيَّات؛ لأنَّ حَرَكَة الْبناء فِيهِ تشبه حَرَكَة المعرب؛ لِأَنَّهُ مطرد مَعَ (يَا) لَا يكون مَعَ غَيرهَا كَمَا لَا تحذف حَرَكَة

(١) الكتاب: ١٨٣/٢.
(٢) شرح الرضي: ٣٦٠/١ .
(٣) همع الهوامع: ٢٣٥/٣ .
(٤) ينظر: المدارس النحوية: ٥٢/١ .
(٥) ينظر: المدارس النّحوية: ٥٢/١ .
(٦) ينظر: المدارس النحوية: ٥٣/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

الْإِعْرَاب إلاَّ بعامل، وَلذَلِك جَازَ حمل وصف (لَا) على الْموضع تَارَة، وعَلى اللَّفْظ أخُرى بِخِلَاف (أمْسِ)، و(هَؤُلَاءِ)، فإنَّهما مبنيَّان على كلّ حَال لَا عِنْد شَيْء يشبه الْعَامِل))[1].

فالفرق بين جواز الوجهين في وصف المنادى المفرد ولزوم وجه واحد في سائر المبنيات الأخرى واضح، وهو ما ذكره الخليل وسيبويه وتبعهما جمهور النحاة، ومنهم ابن يعيش في أنّ الأصل في المنادى النّصب، وإذا كان مبنيًّا، فموضعه النّصب _أيضًا_ بخلاف المبنيّات الأخرى، كـ(أمس)، فإنّه موغل في البناء، فلا يجوز في وصفه إلّا وجه واحد .

المطلب الثاني: الفرق بين (لَدُنْ،وعند) من حيث الإعراب والبناء .

تعدُّ (لَدُنْ) من الظروف المبنيّة[2]، إذ تدلُّ على مبدأ الغايات، أي: إنّها لابتداء غاية زمان أو مكان، وبناؤها على السكون، والأغلب في استعمالها أن تكون مسبوقةً بـ(مِن) الجارّة[3]، ومنه قوله تعالى: [وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ][4]، وتأتي (لدن) بمعنى (عند)، فيصح أن تقول (ربنا هب لنا من لدنك رحمةً)، ويصح أن تقول: (ربنا هب لنا من عندك رحمة)، إلّا أنّ ثمة فرقًا بينهما من حيث الإعراب والبناء، فـ (لدن) مبنية عند العرب، و(عند) معربة[5]، وقد استوقفت هذه المسألة ابن يعيش، فعرضها بأسلوب الفنقلة؛ لبيان الفرق في المعنى بين اللفظتين بقوله: ((فإن قيل: ولِمَ بُنيتْ (لَدُنْ)، ولم تكن معربةً كـ (عِنْدَ)؟ قيل: لمّا لم يتجاوزوا بـ (لَدُنْ) حَضْرَةَ الشيء، والقُرْبَ منه، ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك، جرتْ مجرَى الحرف الموضوع بإزاءِ معنى، لا يتجاوزُه، فبُنيت لذلك كبِنائه))[6] .

فالفرق عند ابن يعيش بين بناء (لدن) وإعراب (عند)، مبنيٌّ على أساس الاستعمال، فاستعمال (لدُنْ) منحصرٌ في حدود معينة لم يتجاوز إلى غيرها، بخلاف (عِنْد، فهي أوسع استعمالًا فأُعطي غير المتمكن، وهو البناء للمنحصر في الاستعمال، وهو (لدُنْ)، وأُعطي التمكّن لما هو أوسع استعمالًا ، وهو (عنْدَ)، وهذا

(١) اللباب: ١/٣٣٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٣/٦٠، والكناش في فني النحو والصرف: ١/٢٩٠ .

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٢/٩٥٣، وأوضح المسالك: ٣/١٢٣ .

(٤) سورة النمل، الآية: ٦ .

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/٣٤٠ .

(٦) شرح المفصل: ٢/١٤١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

الذي ذهب إليه ابن يعيش سبقه إليه نحويّون، إذ يقول سيبويه: ((وجزمت (لَدُنْ)، ولم تجعل كـ(عِنْدَ)؛ لأنّها لا تمكّن في الكلام تمكّن (عِنْدَ)، ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة (قَطْ)؛ لأنّها غير متمكّنة))[١] .

وذكر المبرد أنّ كل ما كان غير متمكنٍ في بابه، فإنّه غير مُخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر، إذ قال: ((فَأَما (عِنْد) فَالَّذِي منعهَا من التَّمَكُّن أَنَّهَا لَا تخص موضعًا وَلَا تكون إِلَّا مُضَافَة ... فَلِقِلَّة تمكن (عِنْد) لَا يجوز أَن تجْرِي مجْرى الْأَسْمَاء غير الظروف لَو قلت: (سير بزيد عنْدك)، كَمَا تَقول: (سير بزيد أمامك) لم يجز وَلَا تَقول: (إِن عنْدك حسن)، كَمَا تَقول: (إِن مَكَانك حسن))[٢].

يتبين لنا من كلام المبرد الذي أشار فيه إلى أنّ (لدنْ) غير متصرفة، وهي تلازم موضعًا واحدًا، غير (عِنْدَ) التي بمعناها، فإنّها غير مختصة بموضع معين[٣] .

وأشار السيرافي قائلًا: (((لدُنْ) إنّما يضاف إلى ما بعده من زمان متصل به، أو مكان إذا اقترن بها (إلى) كقولك: (جلست من لدن صلاة العصر إلى وقت المغرب)))[٤]

وذهب الرّضي إلى أنّ سبب بناء (لَدُنْ)؛ لأنّه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عدم تصرفه لازمًا لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحروف دونها[٥] .

وقد فصّل ابن هشام وغيره القول في خصوصيات (لَدُن)، وبيّن أنّها تأتي بمعنى: (عِنْدَ)، إلّا أنّها تختص بأمورٍ منها[٦]: أنّها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية، والغاية هي المسافة، و(عِنْدَ) غير ملازمة لمبدأ الغايات، فمن ثَمّ يتعاقبان، أي: يتداولان في نحو: (جئْتُ مِن عِنْدِهِ) و(مِن لَدُنْهُ) بخلاف: (جلست عنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلستُ لَدُنهُ)؛ لعدم معنى الابتداء هنا، وكذلك الغالب في (لَدُنْ) استعمالها مجرورة بـ(مِن)، وفي التنزيل: [وآتيناه رحمةً مِنْ عِنْدِنا وعلّمناه مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا] [٧] .

---

(١) الكتاب: ٣/٢٨٦ .

(٢) المقتضب: ٤/٣٣٩_٣٤٠.

(٣) ينظر: التعليل النحوي عند المبرد: ١/٦٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٢/١٦٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٣/٢٢٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٢٦، و شرح التصريح: ١/٧١١، و حاشية الصبان: ٢/٣٩٨ .

(٧) سورة الكهف، من الآية: ٦٥ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

وهي مبنية إلّا في لغة قيس[١]، وبلغتهم قرئ: (مِنْ لَدْنِهُ[٢]، فهي معربة عندهم تشبيهًا لها بـ(عِنْدَ) والأمر الآخر: أنّ (لَدُنْ) لا تقع إلّا فضلة، كما لو قلت: (السفرُ مِن عِندِ البصرةِ)، فلا تقول: (مِن لَدُنِ البصرةِ)[٣]، أي: أنّ (لَدُنْ) مبنية؛ لعدم تصرُّفها تصرُّف (عِنْدَ) التي بمعناها؛ لأنّها تخصُّ موضعًا بعينه، و(عِنْدَ) غير مختصّةٍ بمكان معيَّنٍ، ولا تخصُّ موضعًا معيّنًا، فجعلت بمنزلة (قَطْ)، وهذا ما اتبعه أكثر النحويين، ومنهم الزجاجي، وابن مالك[٤] .

وجاء في التصريح، أنّها مبنيّة دائمًا، إلّا عند بعضهم، فإنّها معربة تشبيهًا لها بـ(عند)[٥]، مستدلين بقوله بقوله تعالى: [قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ][٦] .

إذ هي غير متصرفة، بل متوغلة في عدم التصرف، فشابهت بذلك الحروف، يقول الزجاجي: ((والحروف كلها مبنية على أصولها))[٧] .

وقد استنتج الدكتور فاضل السامرائي فرقًا بين كلٌّ من (لدُنْ ، وعنْدَ)، وهو: أنّه لمّا كانت (لدن) أقرب وأخص من (عند)، إذًا فهي أبلغ من (عند)؛ لكونها مبدأ الزمان والمكان، ثمّ إنّ (لدن) لم تستعمل في القرآن الكريم، إلّا مع (الله) لفظ الجلالة، نحو: [كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ[٨]، وقوله تعالى: [وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ] [٩] .

(١) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر: ٤٢٨/٢، و شرح الكافية الشافية: ٩٥٢/٢ .
(٢) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: ٧/٣ .
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١٢٦/٣.
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ٧٧/١، وشرح التسهيل: ١٦٢/٢ .
(٥) ينظر: شرح التصريح: ٧١٢/١ .
(٦) سورة الكهف: من الآية: ٢ .
(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧/١ .
(٨) سورة هود: من الآية: ١ .
(٩) سورة النمل: من الآية: ٦ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

وقوله: [وَإِذاً لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْراً عَظِيمًا] [١]، فهي أبلغ في التعبير من لفظ (عند)؛ لأنّها ألصق، ولهذا فقد استُعملت في القرآن الكريم في خصوصيات كثيرة منها: في التعليم، والرحمة، والإلهية، وبالموازنة بينهما في الاستعمال يتضح الأمر[٢] .

والذي يظهر من ذلك بحسب ما وقف عنده ابن يعيش، ووافق فيه بعض النحويين أنّ الاختلاف بين كلٍّ من (لَدُنْ، وعنْدَ) من حيث البناء والإعراب، إنّما كان بحسب حدود الاستعمال، فلمّا كان استعمال (لدُنْ) مقيَّدًا أُعطيَ لها حكم غير المتمكّن، وهو البناء، ولمّا كان استعمال (عنْدَ) مطلقًا أُعطيَ لها حكم التمكُّن وهو الإعراب .

المطلب الثالث: الفرق بين (متى)، و(إذا) .

ذهب النّحاة إلى توضيح السبب في بناء بعض الأسماء وهي أنّها قامت مقام الحرف وذلك نحو، (متى)، فهو اسمٌ مبنيٌّ، وهو مغنٍ عن جميع أسماء الزمان، وتستعمل للاستفهام، وللشرط، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الاستفهام، ومعنى (إنْ) في الشرط[٣].

وقد جاء عند أكثر النحاة السبب في بنائها على نحو ما نقل عنهم، إذ قيل إنّ: (((متى) ظرفُ زمانٍ لا يَتَصَرَّفُ إلا بجرّه بحرفٍ، وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِهِ: إما لِمَعْنَى همزة الاستفهام، وإمَّا معنى (مَنْ) الشرطية، فإنّه يكونُ اسمَ استفهامٍ، ويكونُ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين شرطًا وجزاءً))[٤] .

لذا فإنّ (متى) تكون للوقت المبهم، وهي في الاستفهام والشرط لا تحتاج إلى الإضافة، بل إنّها تكون مبهمة، على العكس من(إذا) التي هي للوقت المحدود والمعين، وتكون محتاجة إلى الإضافة؛ لأنّها تفتقر إلى ما بعدها، وهذا التفريق يصدر نتاجه عن ذكره من أنّ (إذا) تكون مضافة إلى شرطها، فهي معينة، على العكس من (متى) التي تكون غير مضافة، فهي مبهمة[٥].

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٦٧ .

(٢) ينظر: معاني النحو: ٢١٩/٢ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٥/٢، وشرح الأشموني: ٤٣/١ .

(٤) الدر المصون: ٣٨٣/٣ .

(٥) ينظر: المنصف: ١٢٣/١، والمفصل: ٢١٦/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

وأشار الكثير من النّحاة إلى ذلك الفرق بين (متى)، و(إذا)، وذكروا بأنّ (إذا) تكون للأمور الحاصلة، وما كان جاريًا مجرى الذي عُلم أنّه كائن حاصل لا محالة، أمّا(متى)، فهي لما يكون الحصول متأرجحًا بين أنْ يكون، ولا يكون، كما في قولنا: (إذا طلعتِ الشمسُ خرَجْتُ)، ولا يصحّ أن تكون (متى) مكان (إذا)، وتقول: (متى تخْرُجْ أَخْرُجْ) للذي لم يكن متيقِنًا الخروج[١] .

وقد وقف ابن يعيش على هاتين اللفظتين، فرأى أنّ معناهما في الظاهر واحدٌ، ولكن ثمّة فرقٌ بينهما وهو أنّ (متى) يجازى بها، بخلاف (إذا)، فإنّه لا يُجازى بها، فافترض لذلك سائلًا، وأجابه بقوله: ((فإن قيل: ولِمَ جُوزِيَ بـ (مَتَى)، ولم يُجاز بـ(إذا)؟ وما الفصلُ بينهما؟ قيل: قد تقدم أنّ (إذا) للزمان المعين، وهو الآتي، و(مَتَى) لزمان مبهم، فلذلك جوزي بـ (متى)، ولم يجاز بـ (إذا)، ألا ترى إلى قوله: [إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ] [٢]، و[إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت] [٣]، لو وُضع مكانَ (إذا) (إنْ)، فقيل: (إن الشمسُ كوّرت)، و(إن السماء انشقت)، لم يحسن؛ لأنك تجعل ما هو متيقنُ الوجودِ مشكوكًا فيه))[٤] .

فالفرق عند ابن يعيش يتعلّق بدلالة الزمان لكل منهما، فـ(إذا) وُضعت للزمن المعيّن، بخلاف (متى)، فإنّها وُضعت للزمن المبهم، وعلى هذا الأساس امتنعت المجازاة مع (إذا) وحصلت مع (متى) .

وما ذكره ابن يعيش بأسلوب الفنقلة من افتراض سائل يسأل، نجده عند سيبويه بسؤال صريح سأل به الخليل عن المجازاة بـ (إذا) قائلًا : ((وسألته عن (إذا)، ما منعهم أنْ يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ)، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبيّن هذا أنّ (إذا) تجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنّك لو قلت: (آتيك إذا احمرَّ البسر) كان حسنًا، ولو قلت: (آتيك إن احمر البسر) كانَ قبيحًا، فـ (إن) أبدًا مبْهَمة، وكذلك حروف الجزاء))[٥].

وكذلك علل المبرد لهذه المسألة قائلًا: ((وَإِنَّمَا منع إِذا من أَن يجازى بهَا لِأَنَّهَا موقتة وحروف الْجَزَاء مُبْهمَة أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: إنْ تأتني آتِك، فَأَنت لَا تَدْرِي أيقع مِنْهُ إتْيَان أم لَا، وَكَذَلِكَ من أَتَانِي أَتَيْته إِنَّمَا

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/٥١٤ .
(٢) سورة التكوير: الآية ١ .
(٣) سورة الانشقاق: الآية: ١ .
(٤) شرح المفصل: ٣/١٣٥ .
(٥) الكتاب: ٣/٦٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

مَعْنَاهُ إن يأتني وَاحِد من النَّاس آته، فَإِذا قلتُ: إذا أتيتني وَجب أَن يكون الْإِتْيَان مَعْلُوما أَلا ترى إِلَى قَول الله عز وَجل: [إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ][١]،و[إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت][٢]، أَنَّ هَذَا وَاقع لَا محَالة))[٣].

أمّا الشاعر، فإنّه إذا اضطر للمجازاة بها، فإنّه يجازي بها للضرورة[٤]؛ وذلك لمضارعتها حروف الجزاء؛ وكذلك لأنّها تدخل على الفعل وجواب الفعل، وإذا دخلت على الفعل، فلا بدّ أن يكون لهذا الفعل جواب، فمن ذلك قول الشاعر[من الطويل][٥]:

إذا ما أَبى نَصرٌ أَبَت خِندِفٌ لَهُ ***وَقَد عَزَّ مَن نَصرٌ إِذا خافَ ناصِرُه

وتختص (إذا) بالدخول على المتيقن حصوله والكثير الوقوع، بخلاف (إنْ) الشرطية، فإنّ استعمالها يكون في المشكوك فيه والموهوم النّادر، ولا تدل (إذا) على التكرار إذا كانت دالة على الشرط، ولا تدل على العموم، إلّا إنّها تلازم الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء أكان ذلك الفعل ماضيًا، نحو: [إِذَا جَاءَكَ المُنْفِقُونَ][٦]، أو مضارعًا، نحو: [وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آياتِنا] [٧]، وقد يأتي بعدها اسم، فيقدر بفعل[٨]، كما في في نحو ما جاء في قوله تعالى: [إِذَا السَّماءُ انشَقَّتْ] [٩]، فيكون التقدير: (إذا انشقت السماء انشقت) .

وقد تابع الدكتور فاضل السامرائي في هذه المسألة آراء النحويين السابقين، إذ ذكر أنّ حروف الجزاء تكون مبهمة، فمُنع أن يُجازى بـ (إذا)؛ لأنّ الأصل فيها أنْ تكون للمقطوع بحصوله، والكثير الوقوع، ولا يمكن أنْ يكون هذا في موضع (إنْ)، لأنّ الله _عز وجل_ يعلم أنّ (إنْ) مخرجُها هو الظنّ، والتوقع فيما يُخبر به

(١) سورة التكوير: ١ .
(٢) سورة الانشقاق: الآية: ١ .
(٣) المقتضب: ٥٦/٢ .
(٤) ينظر: المقتضب: ٥٦/٢ .
(٥) ديوان الفرزدق: ٢٤٧/١.
(٦) سورة المنافقون: من الآية: ١ .
(٧) سورة الأحقاف: من الآية: ٧.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ١٨٠/٢_١٨١، وحاشية الخضري: ٤٦/٢ .
(٩) سورة الانشقاق: الآية: ١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

المخبر، فلا تستعمل إلّا في المعاني التي يكون الوقوع فيها محتملًا ومشكوكًا في حصوله، بمعنى أنّها تأتي لتعليق أمرٍ بغيره على وجه العموم(١) .

المبحث الثاني: الفرق في المعرب

المطلب الأول: الفرق في إعراب المستثنى بين النفي والإيجاب .

الِاسْتِثْنَاء لغةً: معناه من قياس الباب، وذلك أَنّ ذكره يُثَنَّى مرَّةً في الجملة ومرّةً في التّفصيل؛ لأنَك إذا قلت: (خَرجَ النَّاسُ) ففي (النَّاس، زَيدٌ وعَمْرٌو)، فإِذَا قُلْتَ: (إِلّا زيدًا)، فقد ذكرت به (زيدًا) مرّةً أخرى، وهذا يعني: أنّه خرج ممّا دخل فيه(٢) .

وذكر أبو البقاء الكفويّ أنّ معنى الاستثناء هو المنع والصّرفُ فينتظم الوضعيّ الّذي هو ما يكون بأداته، والعرفيّ الّذي هو التّعليق بمشيئة الله تعالى(٣) .

أمّا في الاصطلاح فمعناه: ((أَنْ تخرجَ شيئاً ممَّا أَدخلتَ فيه غيرَه أَو تدخله فيما أَخْرجْتَ منه غَيره))(٤)، والأدوات التي يستثنى بها ثمانية ألفاظ: حرفان هما: (إلّا) عند الجميع، و (حاشا) عند سيبويه، وفعلان هما: (ليس)، و (لا يكون)، ومترددان بين الحرفية والفعلية هما: (خلا)، و(عدا) واسمان هما: (غير)، و(سوى)(٥) .

والحكم في المستثنى إذا وقع بعد تمام الكلام الموجب هو النّصب، سواء أكان متّصلًا، نحو: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيداً)، أو منقطعًا، نحو: (قَامَ القَومُ إِلَّا حِمارًا)، واختلف النحاة في ناصبه، ولكل قوم مذهبهم دليلهم(٦).

ولذلك يمتنع اتباعه لما قبله على البدل كما جاز في النفي، نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فلا يجوز : (جاءني القومُ إلّا زيدٌ)، وهذا عند ابن الوراق أنَّ المُبدل منه يجوز أنْ يقدّر كأنَّه ليس في الكلام، وإذا قدّرنا

(١) ينظر: معاني النحو: ٤/٧١ .
(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ١/٣٩٢ .
(٣) ينظر: الكليات: ١/٩١ .
(٤) اللمع: ١/٦٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي(لابن عصفور): ٢/١٥٢ .
(٥) ينظر: شرح شذور الذهب (للجوجري):٢/٤٧٣ .
(٦) ينظر: البيان في شرح اللمع: ١/٢٣١، وشرح ابن الناظم:١/ ٢١٣ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

الكلام على هذا صار اللفظ: (جاءني إلّا زيدٌ)؛ لأنّه يوجب مجيء النّاس بأجمعهم إليه ما عدا (زيد)، وهذا يستحيل، وهذا يمكن في النفي؛ لأنّك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ)، فالكلام صحيح؛ لأنَّه يجوز أنْ ينفي مجيء النّاس غير (زيد)، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب[١] .

وذكر ذلك ابن يعيش قائلًا: ((فإن قيل: فلِمَ لا جاز البدلُ في الإيجاب كما جاز في النفي، فقلت: (جاءني القومُ إلّا زيدٌ) كما قلت في طَرَفِ النفي وإلّا، فما الفرقُ بينهما؟ قيل: لأنّ عِبْرَةَ البدل أنّ يحُلّ محلَّ المبدَل منه، وفي المنفيّ يصحّ حذفُ الاسم المبدَلِ منه قبل (إلّا)، ولا يصحّ ذلك في الموجب، لا يُقال: (أتاني إلّا زيدٌ)، وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ النفي الذي قبلَ (إلّا) قد وقع على ما لا يجوز إثباتُه من الأشياء المتضادّةِ، ألا ترى أنّا إذا قلنا: (ما أتاني أحدٌ)، كنّا قد نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراقِ؟ ولو أخذنا نُثْبِت إتيانَهم على هذا الحدّ لكانَ مُحالاً، لأنّك توجِب لهم الإتيانَ على هذه الأحوال المتضادّةِ، والذي يُؤيِّد عندك ذلك أنّك تقول: (ما زيدٌ إلّا قائمٌ)، نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ، وأثبت له القيامَ، ولا تقول: (زيدٌ إلّا قائمٌ)، فتوجِب له كلَّ حال إلّا القيامَ، إذ من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البدلُ في المنفيّ، ولم يسُغ في الموجب))[٢].

وإجماع العرب والنحويين على جواز قولهم: (مَا قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدٌ)، مع أنّ الفرّاء أجاز: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدٌ)[٣]، وهذا الذي جعل أبا البركات الأنباري يعترض على ما جاء به الفرّاء بقوله: ((ولَا يُمكنُ الوقوفُ علَيه إِلَّا بِوَحْيٍ وتَنزِيلٍ))[٤] .

ولا يجوز الإبدال في الموجب، فلا تقول: (قامَ القومُ إلّا زيدٌ)؛ لأنّك أثبتَّ القيام لهم مجتمعين ومتفرقين، وهذا محال؛ لأنّك جمعت بين ضدّين، على العكس من قولك: (ما قامَ القومُ إلّا زَيْدٌ)، فلا يخلو المستثنى من أن يكون من جنس المستثنى منه، أو من غير جنسه، فإن كان من جنسه، أبدلته من المستثنى منه،

(١) ينظر: علل النحو: ٣٩٥/١ .
(٢) شرح المفصل: ٥٩/٢_٦٠ .
(٣) ينظر: معاني القرآن (للفرّاء): ٣٩٨/١ .
(٤) الإنصاف: ٢١٤/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

فرفعته بعد المرفوع، ونصبته بعد المنصوب، والدليل على أنّه بدل صحة وقوعه موقع الأول؛ لأنّه يصح أنْ تقول: (ما قامَ إلّا زَيْدٌ)، و(ما رَأَيْتُ إلّا زيدًا)، و(ما مَرَرْتُ إلّا بزَيْدٍ)[١] .

هذا إذا كان في الكلام المنفي، أو الكلام غير الموجب، أمّا إذا كان الكلام مثبتًا، فلا يكون إلّا النصب، ولذلك يمتنع اتباعه على البدلية في الكلام المثبت، أو الموجب، كما جاز ذلك في المنفي، فلا يجوز: (جاءني القوم إلّا زيدٌ)؛ وذلك لأنّ المبدل منه يجوز أن يقدّر، وكأنّه ليس موجودًا في الكلام، وإذا قدّرنا الكلام على ذلك صار اللفظ: جاءني إلّا زيدٌ؛ فإنّه يوجب مجيء الناس بأجمعهم إليه إلّا (زيد)، وهذا محال، ويمكن أنْ يكون ذلك في الكلام المنفي؛ لأنّك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ)، فالكلام صحيح؛ لأنّه يجوز أنْ ينفي مجيء جميع الناس ما عدا (زيد)، فلذلك لم يجز البدل في الكلام الموجب[٢] .

فإذا قلت: (ما أتاني إلّا زيدٌ)، فكأنّك قلت: (ما أتاني رجلٌ وحدَهُ، ولا رجلانِ مجتمعون، ولا متفرقون)، بينما إذا قلنا: (أتَاني إلّا زَيْدٌ)، فكأنّك أوجبت إتيان كل الناس على هذه الأحوال المتضادّة، وهذا لا يجوز، ولا يقصد، ويدلّك على الفرق بينهما: أنك عندما تقول: (ما زَيْدٌ إلّا قائم)، فتنفي عنه القعود والاضطجاع، يفرق عنه بقولك: (زَيدٌ إلّا قائمٌ)، فتوجب له حال القيام فقط، وهذا محال؛ لاجتماع القعود والاضطجاع فيما توجبه له، فالفرق واضح في حرف الاستثناء في مخالفة ما قبله لما بعده بالنفي والإيجاب، فإذا كان ما قبله موجبًا كان ما بعده منفيّا، نحو: (أتاني القوم إلا زيدًا)، فقد أوجبت الإتيان للقوم، ونفيته عن (زيد)، أمّا إذا كان ما قبله منفيّا كان ما بعده موجبًا، كما في نحو: (ما قامَ القومُ إلّا زيدٌ)، فقد نفيت القيام عن القوم، وأوجبته لـ(زيد)[٣] .

فإذا كان في مثل: (ما قامَ القومُ إلّا زَيدٌ)، في تقدير: (ما قامَ إلّا زَيدٌ)، فهو الراجح، وإذا كان في معنى النّصب على الاستثناء، والتبعية على البدل واحدًا، كان البدل أولى؛ لما فيه من مشاكلة الإعراب، والدليل على اختيار الرفع قراءة من قرأ في قوله تعالى: [وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَداءُ إِلّا أَنفُسُهُم][٤] برفع (أَنفُسُهُم) على انّها

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢١٦/١_٢١٧ .
(٢) ينظر: علل النحو: ٣٩٥/١ .
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥٥/٣ .
(٤) سورة النور: من الآية: ٦.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

بدل من (شُهداء)[١]، وقراءة أكثرهم: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٢]،برفع اللام في (قليلٌ) على أنه بدل من الواو في فعلوه[٣]، وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف وقال أبو عمرة: (الرفع في لغة العرب أوجه)[٤].

المطلب الثاني: الفرق بين المستثنى بـ(سوى)، و(غير) .

يعد كلٌّ من (سوى) و(غير) اسمين في باب الاستثناء، غير أنّ ثمة فرقًا بينهما من حيث المعنى ومن حيث الإعراب، فأمّا من حيث المعنى، فإنّ (سوى) بالألف المقصورة يكون بمعنيين: الأول بمعنى: نفسه الشيء، والثاني: يكون بمعنى: (غير)[٥]، رغم أنّ (سوى) اختلفت مع (غير) بأمرين:

الأول: أنّها ملازمة للإضافة لفظًا، أمّا (غير)، فإنّها قد تنفكُّ عن الإضافة في اللفظ، وإن كانت مضافةً معنىً، والثّاني: أنّها تقع صلة للموصول، دون أنْ يتقدمها شيء، نحو: (مررت بالذي سواك)، بخلاف (غير)، فلا يجوز: (جاء الذي غيرك)[٦] .

وأمّا من حيث الإعراب، فهو أنّ (سوى) ظرف عند البصريين ليست بخارجة عنه، بخلاف (غير)، فإنّها ليست بظرف، وهذا ما استوقف تفكير ابن يعيش الذي وافقهم، فافترض سائلًا يسأل عن ذلك الفرق، فأجاب عنه بأسلوب الفنقلة قائلًا: ((فإن قيل: فأنتم تصِفون النكرةَ بـ (سوى)، كما تصفونها بـ (غير)، فتقولون: (مررت برجل سواك)، كما تقولون: (بغيرك)، فما بالُكم فرّقتم بينهما؟ قيل: الوصفُ بـ (سوى) لا على حدّ الوصف بـ (غير)؛ لأنّه لا يجري عليه في إعرابه، إنّما هو منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه الاستقرارُ، وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ، كما تقول: (مررت برجلٍ عندي))[٧].

(١) ينظر: القواعد السنية في قراءة حفص عن عاصم من طريق الشاطبية: ١٣/١.
(٢) سورة النساء: من الآية: ٦٦.
(٣) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر: ٤١٢/٢ .
(٤) ينظر: التذييل والتكميل:٢١٢/٨.
(٥) ينظر: لسان العرب: ٢٤٦/١ .
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٢٦/٥ .
(٧) شرح المفصل: ٦١/٢_٦٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

وهذا الذي جاء به ابن يعيش فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تخرج عن حكم الظرفية إلى الاسمية إذا استُثنِيَ بها، فتكون بمنزلة(غير)، لدخول حرف الجر عليها، والدليل على ذلك عندهم قول الشاعر[من الكامل][١]:

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي*** أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

والتقدير: (أم في سواها) بالعطف على الضمير المجرور في (فيها) .

وأمّا البصريون فقد ذهب أكثرهم إلى أنّ (سوى) ظرف ولا تخرج عن معنى الظرفية، بمعنى: (مكان)، فإذا قلت: (جاءني القومُ سواكَ)، أي: (جاءني القومُ مكانَك)[٢]، ويدلك على ذلك ما جاء في (كتاب سيبويه): ((وأما (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أنّ هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك)، و(ما أتاني أحدٌ مكانك) إلا أن في سواك معنى الاستثناء))[٣]، وقال أيضًا: ((ويدلّك على أن سواءَك...بمنزلة الظروف، أنّك تقول: مررتُ بمن سواءَك وعلى من سواءك))[٤]، فالذي نقله سيبويه عن الخليل أكّد فيه أنّ الأصل في (سوى) (سوى) هو الظرفية المكانية، فكان النّصب مناسبًا لها، وتابع سيبويه في ظرفيّة (سوى) كلٌّ من المبرّد، وابن السرّاج، وابن الورّاق، والأنباري، وابن عصفور[٥] .

وجاء عند المبرد قوله: ((أَنَّك إِذا قلت: (عِنْدِي رجل سوى زيدٍ)، فَمَعْنَاه: (عِنْدِي رجل مَكَانَ زَيْدٍ) أَي: سدَّ مسده ويغني غناءه))[٦] .

وممّن قالوا بعدم ظرفيتها، أبو القاسم الزجاجي، إذ ذكر قائلًا: ((سوى: لها أربعة مواضع: تكون اسمًا، وظرفًا، وتحقيقًا، ومصدرًا، فإذا كانت مصدرًا، كانت ممدودة، وإذا كانت اسمًا، مدَّت، وقصرت، وإذا كانت

(١) البيت للشاعر المخضرم، عباس بن مرداس السُّلمي، ينظر: مجمع الأمثال: ٨٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٧/٤، وهو من شواهد، شرح كتاب سيبويه: ١٤٥/٣، والإنصاف(المسألة التاسعة والثلاثون):٢٤٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٢، واللمع بالعربية: ٦٩/١.

(٣) الكتاب: ٣٥٠/٢ .

(٤) الكتاب: ٤٠٩/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣٤٩/٤، والأصول في النحو: ٣٥٠/١، وعلل النحو: ٢٦٠/١، وأسرار العربية: ٢٠٧/١، وشرح الجمل (لابن عصفور): ٢٤٩/٢_٢٥٩.

(٦) المقتضب: ٣٤٩/٤ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

ظرفًا، كانت بمنزلة وسط، وإذا كانت اسمًا كانت بمعنى: (غير))[١]، وتبعه ابن مالك[٢]، وذهبوا إلى أنّها بمنزلة (غير) مطلقًا، وتنفرد بملازمتها للإضافة لفظًا، بوقوعها صلة دون أي شيء قبلها، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرب (غير) لفظًا[٣].

وقد اضطرب رأي ابن مالك في هذه المسألة، فقد ذهب في كتابه شرح التسهيل إلى موافقته للبصريين، إذ ذكر أنّ الدليل على ظرفيتها، أنّها تكون ملازمةَ الإضافة لفظًا، أمّا (غير) فليست كذلك، فإنّها قد تنفكّ الإضافة عنها في اللفظ، وإن كانت مضافةً معنًى، وكذلك أنّها تكون صلة، كما لو قلت: (مررت بالذي سواك)، ولا يحصل ذلك في (غير)، فلا يجوز: (جاء الذي غيرك) ولا يكون ذلك إلّا في ما كان ظرفًا[٤]. ظرفًا[٤].

في حين ذهب في كتابه شرح الكافية إلى مخالفة أكثر البصريين الذين يقولون بلزومها النّصب على الظرفيّة في، فقد خالفهم في الرأي، لأمرين: الأمر الأول: هو أنّ جميع أهل اللغة متفقون على أنّ معنى قول القائل: (قاموا سواك)، (قاموا غيرك)، بمعنى واحدٍ، ولا يوجد منهم مَن يقول: إنَّ (سوى) تدلّ على المكان، أو الزمان، فما لا يدلّ على ذلك، فبمعزل عن الظرفية، والأمر الثاني: أنّ الذي يحكم عليها بظرفيتها، فقد حكم عليها بلزومها ذلك، وأنّها لا تتصرف، والذي جاء في كلام العرب نظمه، ونثره، مخالف لذلك، فقد أضيف إليها، وجاءت مبتدئة، ودخلت عليها نواسخ الابتداء، وغيرها من العوامل اللفظية[٥]، فمن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: ((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ))[٦].

---

(١) معاني الحروف: ٩/١ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٦/١.

(٣) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٢٣/١، وشرح التسهيل: ٣١٢/٢، وشرح التصريح: ٧١٧/١، وهمع الهوامع: ١٦٤/٢

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٢٦/٥ .

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٧١٦/٢_٧١٧.

(٦) صحيح مسلم: ٢٠١/١: (٣٧٨) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

وقد اعترض الصبّان على رأيه في كتابه التسهيل، إذ ذكر أنّ هذا لا يدل على أنّها تقع ظرفًا، ولا على ملازمتها للظرفية، فهناك ظروف متصرفة تقع ظرفًا، وتخرج عن الظرفيّة، كما لو قلت(جلست مكانك)[١] .

ويرى ابن الناظم _أيضًا_ من جعل (سوى) ظرفًا، وأنّها لا تفارقها الظرفيّة، إلّا في الضرورة، أنّ هذا الاستعمال على المجاز، وأنّ هذا الاستعمال لا يلزمها، وإنّما تفارقه، وتستعمل ك(غير)، فليس الأمر في (سوى) كما ذكر سيبويه[٢]، في قوله بظرفيّة (سوى) قائلًا: ((وجعلوا ما لا يَجرى في الكلام إلّا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء[٣]، وذلك قول المرَّار بن سَلاَمة العِجلي[من الطويل][٤])):

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهم***إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا

وجاء الرضي بقوله: ((إنما انتصب (سوى)؛ لأنّه في الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكانًا) قال تعالى: [مَكَانًا سُوًى] [٥]، أي: (مستويًا)، ثم حذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء الذي كانَ فِي (سوى)، فَصَارَ (سوى) بمعنى: (مكانًا) فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لمّا قامَ مَقَامَهُ فِي إِفَادَةِ معنى البدل))[٦] .

وقد بين الفرق الدكتور فاضل السامرائي، إذ ذكر أنّك إذا قلت: (جاءني رَجُلٌ غَيرَ زَيدٍ)، ليس كما لو قلت: (جاءني رَجُلٌ سُوَى زَيْدٍ)؛ وذلك لأنَّ المعنى في الأولى يختلف عن المعنى في الثانية، فالأولى بمعنى: (جاءني رَجُلٌ ليس زَيدًا)، أي: مغايرًا لـ(زيد)، والمعنى في الثانية: (جاءني رَجُلٌ مُساوٍ لزيدٍ)، بمعنى: أنّه يقوم مقامه، ويُغني غناءه، ثم دخلها معنى المغايرة؛ لأنّ في (سوى) مغايرة من وجه، وهو أنّ قولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سوى زَيْدٍ)، بمعنى: (رجل غير رجل)، ولذا كان من الممكن أن يكون الراجح عندي أن تكون (سوى) ظرفًا، وغير ظرف، ولا يكون الظرف أصلًا فيها، بل إنَّ معنى الظرفية يكون منقولًا إليها، كما في قولك: (جاءني رجل سوى زيد)،

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٣٦ .

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ١/٢٢٣_٢٢٤، و اللمحة: ١/٤٧٧ .

(٣) الكتاب: ١/٣١ .

(٤) البيت لـ (المَّرار بن سَلاَمة العِجليّ)، وهومن شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: ١/٣١، والمقتضب: ٤/٣٥٠، وفي الأصول يروى (إذا قعدوا من): ١/١٩٩، وفي: ضرائر الشعر(لابن عصفور): ١/٢٩٢، والخزانة:٣/٤٣٨.

(٥) سورة طه: من الآية: ٥٨ .

(٦) شرح الرضي: ٢/١٣٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

فالمعنى: أنّه يقوم مقامه، ويسد مسده، ويكون مكان (زيد)ويسد مسد (زيد)، ولذلك دخل إليها معنى الظرفية[١] .

الخاتمة وأهم النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فإنّنا بعد الوصول إلى هذه المرحلة من البحث، فإننا ندرك جيدًا، أنّ النتيجة واحدة وإنْ اختلفت طرق التعبير عنها، ويمكن أن نختم بجملة من النتائج علّها تبين لنا أمر الفنقلة في موضوع التشابه في المعاني والاختلاف في الألفاظ من خلال دراستي السابقة .

النتائج:

١. إعراب الألفاظ صناعة نحوية تعين الدارسين على ضبط الكلام وفهمه، وهو فرع على المعنى، فإذا فُقد الإعراب فقد المعنى _ على الأغلب_ أو اختلف .

٢. اتّسمَ ابن يعيش بقدرته وتمكّنه من الجدل، وذلك من خلال اعتماده على أسلوب الفنقلة بكثرة من جهة، وتداخل فنقلتين، أو أكثر في المسألة الواحدة من جهة أخرى .

٣. أعطت الفنقلة التي اتبعها ابن يعيش في دراسة هذه المسائل وافتراض الأسئلة دورًا بارزًا في فهم ما تشابه من معاني الألفاظ، واختلفت أحكامها .

٤. إنّ أسلوب الفنقلة مبنيٌّ عند ابن يعيش على التفكير النّحوي من جهتين: الجهة الأولى، من حيث افتراضه سؤالًا من تفكيره وإعمال عقله على ما قد يرد من تقعيد القواعد وإثبات الأحكام.

والجهة الأخرى، من حيث إثبات المسألة في فكر المتعلّم، أو المتلقي، فإنّ صيغة السؤال والجواب أقوى في شد الذهن ولفت الانتباه .

٥. تبيّن أنّ لأسلوب الفنقلة غرضين، الغرض الأول تعليمي من خلال طرح السؤال والإجابة عنه، فطرح السؤال والإجابة عنه ترسّخ المعلومة في الذهن أكثر من بسط المعلومة من دونها، والغرض الآخر تفسيري من خلال طرح السؤال وإيجاد الجواب عنه بالتعليل، أو التأويل، أو التخريج، أو التوجيه .

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٢٦٩/٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم:

١. ابن الخبَّاز، ٢٠٠٢م، تَوجيه اللُّمع، دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي مُحَمَّد، دار السَّلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ .

٢. ابن السراج، م. (١٩٩٩)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣. ابن الصَّائغ، ٢٠٠٤م، اللّمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصَّاعدي، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، المملكة العَربيَّة السُّعوديَّة، ط١، ١٤٢٤هـ .

٤. ابن الناظم، ٢٠٠٠م، شرح ابن النَّاظم على أَلفية ابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السّود، دار الكتُب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ .

٥. ابن الورَّاق، ١٩٩٩م، علل النَّحو، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرِّياض، السُّعودية، ط١، ١٤٢٠هـ .

٦. ابن جنّي، د. ت، اللُّمع في العربيَّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافيَّة، الكويت .

٧. ابن جني، ١٩٥٤م، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ن: دار إحياء التراث القديم، ط/١ في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ .

٨. ابن عُصْفور، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن، عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، د. ت.

٩. ابن عقيل، ١٩٨٠م، شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار التُّراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ .

١٠. ابنُ فارس، ١٩٧٩م، مقاييس اللُّغة، تحقيق: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ– مادة (عَلَّ).

١١. ابنُ منظور، ١٤١٤، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومُحَمَّد أَحمد حسب الله، وهاشم مُحَمَّد الشَّاذلي، دار صادر، بيروت، ط٣.

١٢. ابن يعيش، ٢٠٠١م، شرح المفصَّل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣. الأزهريّ، ٢٠٠٠م، شرح التَّصريح على التَّوضيح، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السّود، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ الاستراباذيّ، ١٩٩٦، شرح الرَّضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢.

١٤. الأشموني، ١٩٩٨م، شرح الأُشموني على أَلفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

١٥. الأَعلم الشّنتمري، ١٩٩٩م، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: الأُستاذ رشيد بلجيب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤٢٠هـ .

١٦. الأَنباريّ، ٢٠٠٤م، أَسرار العربيَّة، تحقيق: مُحَمَّد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ١٤٢٥هـ .

١٧. الأنباري، ع. (٢٠٠٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١ لبنان: المكتبة العصرية.

١٨. الأَندلسي، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز أَشبيليا، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط١.

١٩. الأَنصاريّ، د. ت. أَوضح المسالك إِلى ألفية ابنِ مالكٍ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١ البغداديّ، ١٩٩٧م، خزانة الأَدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ .

٢٠. الجرجاني، ١٩٨٢م، المقتصد في شرح الإِيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرَّشيد، بغداد، ط٢ .

٢١. الجوجري، ٢٠٠٤م، شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نوافُ بنُ جزاء الحارثي، الجامعة الإِسلاميَّة، السُّعودية، ط١، ١٤٢٣هـ .

٢٢. الجياني، ٢٠٠١م، شرح التَّسهيل (تسهيل الفوائد وتكْميل المقاصد)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السَّيد، دار الكتُب العلميَّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ .

٢٣. الجياني، شرح الكافية الشَّافية، تحقيق: عبد المنعم أَحمد هريدي، جامعة أُمُّ القُرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط١.

٢٤. الجياني، ٢٠٠١م، شرح التَّسهيل (تسهيل الفوائد وتكْميل المقاصد)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السَّيد، دار الكتُب العلميَّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ .

٢٥. الخُضري، ٢٠٠٥م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك، تحقيق، تركي فرحان المصطفى، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ .

٢٦. الرماني، ١٩٨٤م، معاني الحروف، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/١، دار الشروق للنشر والتوزيع، السعودية.

٢٧. الزَّجَّاجي، ١٩٧٩م، الإِيضاح في علل النَّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٢٨. الزجاجي، ١٩٨٤م، حروف المعاني والصفات، المحقق: علي توفيق الحمد، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١ .

٢٩. الزَّمخشريّ، ١٩٩٣م، المفصَّل في صنعة الإِعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١.

٣٠. السَّامرائيّ، ٢٠٠٨م، معاني النَّحو، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط٣، ١٤٢٩هـ.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2023)

٣١. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د. ت .
٣٢. سيبويه، ١٩٨٨م، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ .
٣٣. السِّيرافي، ٢٠٠٨م، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، در الكُتُب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ .
٣٤. السِّيوطيّ، د. ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة مصر.
٣٥. السّيوطي، الأَشباه والنّظائر في النّحو، تحقيق: طه عبد الرَّؤوف سعد، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، ط١.
٣٦. شوقي ضيف، ١٩٩٢م، المدارس النَّحويَّة، دار المعارف، القاهرة، ط٧ .
٣٧. الصبَّان، د. ت، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لأَلفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرَّؤوف سعد، المكتبة التَّوفيقيَّة .
٣٨. عبدالله محمد يحي غيلان، القواعد السنية في قراءة حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، إشراف: خالد حجاج نبوي، د.ت.
٣٩. العُكبريّ، ١٩٩٥م، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.
٤٠. الفرَّاء، معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط/١، د. ت.
٤١. الفرزدق، هـ. (١٩٨٧) ديوان الفرزدق، شرحه، علي فاعور، ط١ لبنان: دار الكتب العلمية.
٤٢. الكوفيّ، ٢٠٠٢م، البيان في شرح اللُّمع، دار عمَّان، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ .
٤٣. المُبرِّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكُتب، بيروت .
٤٤. محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢ هـ)، المغني في توجيه القراءات العشر، د. ت .
٤٥. محيسن، ١٩٩٧ م، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ن: دار الجيل ـ بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ .
٤٦. النُّوَيْري، ٢٠٠٣ م، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط/١، ١٤٢٤ هـ .
٤٧. النيسابوري، مجمع الأمثال، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ن: دار المعرفة – بيروت، لبنان .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.1.2